

١ - ان انتخابه لمنصب رئيس الجمهورية قد تم عندما كان يعلن تمسكه بمبادئه ومطالب الشعب المصري وبمواثيق ثورة يوليو وبدور مصر في الكفاح ضد العسود الاسرائيلي ، وانه وقع على اتفاق تخلي فيه عن كل ذلك مما يعرضه للمسائلة من وجهة نظر الدستور المصري . وان ما ينطبق عليه في هذا الصدد ينطبق على اعضاء مجلس الشعب ممن صنفوا له .

٢ - انه فعل ما فعل واوجب على مصر تنازلات تمس حقها في السيادة على جزء من ترابها الوطني وتضعها في تعارض مع اشقائها العرب في وقت نص فيه الدستور المصري على ان مصر جزء من الامة العربية . وهو فعل يعرضه للمسائلة من وجهة نظر الدستور المصري .

٣ - انه على الرغم من وجود اغلبيه تؤيده بين اعضاء مجلس « الشعب المصري » قد ارتكب افعاله مستهينا بسلطات ذلك المجلس المؤيد له ذاته ، ولم يلجأ حتى الى استصدار قرار مسبق منه يغطي افعاله .

ومع ذلك ، وحتى لو اقررنا بان وضعه الدستوري يؤهله لعقد اتفاقية ، على اساس ان عقابه سيأتي بصيغ اخرى غير الصيغ التي تعرفها قوانينه العجيبة ، فما من احد يستطيع ان يجادل في انه لا يملك الحق في ان يعقد اتفاقيات تمس سوريا او الاردن او منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو امر لا يحتاج الى اجتهادات قانونية لتأكيد ، ما دامت السلطات الشرعية لدى الاطراف الثلاثة قد اعلنت ذلك .

واذن فان ما لها صفة الاتفاقية هي تلك الاتفاقية المنفردة التي وقعها مع زميله بيغن ، بينما لا تعدو « الاتفاقية » ، لاخرى ان تكون بنودا تعكس ما اتفق على اعلانه من الهامش المشترك بين السادات وزميله بيغن حول دورهما المشترك في مجابهة المطالب الوطنية للشعبين العربيين السوري والفلسطيني ، وتعكس الاتجاه الذي قررا معا السير عليه في سياق تلك المجابهة ، ويمكن ان نتساءل ، محتفظين بالجهد الارادي في ان لا نستفز . اين يمكن ان تنطبق صفة الاتفاق المنفرد ان لم ينطبق بالضبط على ما فعله السادات مع بيغن ما دام قد ابرم حلا منفردا بشأن سيناء وتعهد بأن يضم جهده الى جهد بيغن لمجابهة العرب الاخرين ثمنا لذلك الحل . ونشك في ان يكون الرئيس السادات واقعا تحست تأثير روح الدعاية حين نفى صفة الانفراد عما فعله مع بيغن لان كارتر كان ثالثهما .

واما انه لم يكن يسعى الى سلام جزئي ، فقد تكون تلك رغبته بالفعل الا انه قبل مسا يتعارض معها ذلك ان الاتفاق سواء رضي او لم يرض ، جزئي بمقياسين :

جزئي بالمقياس المصري المحض ، ما دامت مصر طبقا للاتفاق لن تسترد سيادتها الكاملة على سيناء في اي وقت من الاوقات ، وهو امر لا يضمن السادات ولا يضمن بيغن ولا حتى كارتر ان يسكت عنه الشعب المصري الى الابد .

وجزئي ايضا بالمقياس العربي ، على اعتبار ان السادات لا يملك ان يعزل العرب عن مصر ولا يملك ان يعزل مصر عن العرب . وما دام اغلب العرب قد رفض اتفاقه المنفرد ، وما داموا كلهم قد رفضوا تصوره المشترك مع بيغن لاتفاقيات منفردة اخرى تعدها الاطراف الاخرى المعنية ، فان مصر لن تظل اسيرة الديماغوجية التي تريد ان تقيم السلام على نقض الاسس التي يقتضيها بناء السلام الوطيد ، ولن تظل خاراج دائرة التأثير المتبادل مع دنيا العرب .